﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [المؤمنون: 62]

❁ مُناسَبَةُ الآيةِ لِما قَبْلَها:

دفعُ الأوهامِ من مسلكِ القرآنِ في تقريرِ حُسْنِ الأفهامِ

لمّا أثنى اللّه تعالى على المؤمنين الصّادقين المُخلصين بأنَّهم يُسارعون في الخيرات، وهم سابقونَ في إحرازها؛ فقد يتوهَّم أنَّ من مقتضيات هذه المُسارعة وذلك السَّبق؛ أنْ يأتيَ الممدوحُ بهما، بما لا يُطاق من الأعمال، وأنّ القُربى إلى اللّه تعالى لا تُنال إلّا بذلك؛ فناسبَ نفيُ هذا الفهم الّذي منبعُه الوهم، فقال تعالى: ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ليعلمَ السّالك أنَّ اللّه لم يكلِّفه ما لا يُطيق، فيزداد للّه شُكرًا، وليعلم الهالك أنّه قد فرَّط فيما كانَ في طاقته إتيانُه، فيزداد حسرةً وندامةً.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿نُكَلِّفُ﴾: (كلف) أصْلٌ يَدُلُّ على إيلاعٍ بالشَّيْءِ وتَعَلُّقٍ به[1]، والتَّكليف: تَفْعيلٌ بمعنى جَعَلَهُ ذا كُلْفَةٍ، وهو مصدرٌ: كَلَّفَهُ تَكليفًا؛ أيْ: أمَرَهُ بما يَشُقُّ عليه، وتَكَلَّفْتُ الشَّيءَ: تَجَشَّمْتُهُ، والكُلْفَةُ: ما تَتَكَلَّفُهُ مِنْ نائِبَةٍ أوْ حَقٍّ[2]، ويُطْلَقُ التَّكْليفُ على الأمْرِ بِفِعْلٍ فيه كُلْفَةٌ، وهو اصطلاحٌ شَرعيٌّ جَديدٌ، والمُراد بالتَّكليف في الآية: الإلزامُ بما فيه كُلفةٌ ومَشقّة[3].

2) ﴿وُسْعَهَا﴾: (وسع) أصلٌ يَدُلُّ على خِلافِ الضّيقِ والعُسْرِ، يُقالُ: وسُعَ الشَّيْءُ، واتَّسَعَ[4]، والسَّعَةُ تُقالُ في الأمكنة، وفي الحال،

(1) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (كلف).
(2) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللُّغة، والجوهريّ، الصّحاح: (كلف).
(3) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 3/ 83.
(4) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (وسع).

وفي الفعل كالقُدرة والجود، ونحو ذلك، ففي المكان نحوُ قوله: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: 56]، والوُسْعُ من القُدرة: ما يفضُل عن قُدرة المُكلَّف، قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286][1]، والوُسْعُ: الغِنَى، واللّهُ الواسِعُ؛ أي: الغَنيُّ[2]، وأوسعَ الرَّجلُ: كثُرَ مالُه[3]، والمُرادُ بالوُسْع في الآية: القُدرةُ والطّاقَةُ؛ أيْ: ما يتّسع على الإنسان فعلُه ولا يضيقُ عليه[4].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

تكليفُ الشَّرعِ الحنيفِ في وسعِ المُسلمِ وقدرتِهِ

تُبيِّن الآيةُ أنَّ الله تعالى لم يُكلِّف المؤمنين الصّادقين فوقَ طاقتهم؛ لأنَّ الإيمانَ الحقّ إذا خالطَتْ بَشاشتُه القلوب يجعلُها لا تشعر بالمَشَقَّة عند فعل الطّاعات، وإنَّما يجعلها تحسُّ بالرِّضا والسَّعادة والإقدام على فِعل الخير بدون تردُّد، فقال تعالى: ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا﴾ إلّا ما تُطيقُ حَمْلَه والقيامَ به مِن عِبادةِ اللّهِ والعَمَلِ بشَرعِه، ولدينا صحائفُ أعمالِهم يقرؤونها حينَ الحساب، وتظهرُ فيها أعمالُهم الّتي عمِلوها في الدُّنيا دون لَبْسٍ ولا ريب، ويُجازَوْن على الجليل منها والحقير، والقليل والكثير، ولا نَظلِمُهم بعُقوبتِهم بما لم يَعمَلوا، أوْ بالزّيادةِ في سَيِّئاتِهم، أوْ بالنَّقصِ مِن حَسَناتِهم[5].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

نوعُ الواوِ ودلالتُها:

الاستئنافُ تحريضٌ على الطّاعاتِ مُبينٌ عن سهولةِ فعلِها

الواو في قوله تعالى: ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ استئنافيّةٌ، وسيقت الجملة للتّحريض على ما وُصِف به السّابقون من فعل

(1) الرّاغب، المُفردات: (وسع).
(2) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (وسع).
(3) ابن دُرَيْد، جمهرة اللُّغة، والأزهريّ، تهذيب اللُّغة: (وسع).
(4) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 18/ 35.
(5) ابن جرير، جامع البيان: 17/ 73، وابن عطيّة، المُحرَّر الوجيز: 4/ 148، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 5/ 481، والمراغيّ، تفسير المراغيّ: 18/ 35، وطنطاويّ، التّفسير الوسيط: 10/ 45.

الطّاعات المُؤدّي إلى نيل الخيرات ببيان سهولته وكونه غيرَ خارجٍ عن حدِّ الوُسْع والطّاقة[1]، كما دلّ الاستئناف على استنهاض هِمَم المُتقاصِرينَ الظّانّين صعوبةَ ما قدَّمه السّابقون، فأوضح لهم أنَّ ذلك المُقدَّم منهم يسيرٌ وسهلٌ؛ لأنَّه داخلٌ ضمن الطّاقة والقدرةِ الإنسانيّة.

دلالة استعمالِ أداة النَّفي (لا):

تكاليفُ الشَّرع سمحةٌ يسيرةٌ في كلِّ زمانٍ ومكانٍ

استُعملت أداة النَّفي (لا) الداخلةُ على المضارع للدّلالة على أنَّ تكليف النُّفوس فوقَ ما تستطيع لم يكنْ ولن يكونَ في المستقبل، وفي جملة النَّفي تسجيلٌ على المُقصِّرين في حقِّ الإتيان بتكاليفه سبحانه مع كونها يسيرةً غيرَ عسيرة، وتحريضٌ على ما وصَف به الصّالحين - من كونهم يُسارعون في الخيرات ويُسابقون إليها - وتسهيلٌ له على النّفوس[2]، فـ "المُراد استمرارُ النَّفي بمعونة المقام لا نفيُ الاستمرار، أوْ للتّرخيص فيما هو قاصرٌ عن درجة أعمال أولئك الصّالحين، ببيان أنّه تعالى لا يكلِّف عباده إلا ما في وُسعهم، فإنْ لم يبلغوا في فعل الطّاعات مراتبَ السّابقين، فلا عليهم بعدُ أنْ يَبذلوا طاقتَهم ويستفرغوا وُسعَهم"[3].

بلاغةُ استعمالِ مُفرَدَةِ ﴿نُكَلِّفُ﴾:

كلمةُ التّكليفِ تـــدلُّ عـــلى ما يُفعـلُ بمشقّةٍ دون ما لا يُطاقُ

التّكليف يُقال لما يجبُ التزامُه وفعلُه ممّا يدخل في طوق الإنسان وقدراته، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ نفيٌ لما لا يتمُّ إلّا بمشقّةٍ مُجهدةٍ خارجةٍ عن الطّوق والقدرة، وهو ما يتنافى مع حكمة اللّه تعالى الّتي قضى بها اليُسر في تشريعاته وتكليفاته، وفي إيثار هذه الكلمة دونَ سواها، حيث لم يَقُلْ مثلًا: (ولا نحمّل أو نلزم)؛ لأنَّ اختيار هذه الكلمة أدلُّ على المُراد، فقد صارت في

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 141.
(2) محيي الدين زاده، حاشيته على تفسير البيضاوي: 6/ 171.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 141.

التّعارف اسمًا للمشقّة، فالتَّكَلُّف: اسمٌ لما يُفعَلُ بمشقّة[1]، والمقصود منها هنا ما فيه كلفةٌ ومشقّةٌ، ولو قال: (لا نُلزِم أو لا نوجِب أو لا نُحمِّل) لربّما أدَّى إلى خلاف المقصود، إذ لا يلزم من الواجبات أو التّحميل أو الإلزامات أن تكون فيها مشقّةٌ وصعوبةٌ، فكان اختيار الكلمة للدّلالة على أنَّ قِسْمًا من الواجبات الشّرعيّة فيه صعوبةٌ، لكنّها داخلةٌ ضمن حدود القدرة الإنسانيّة.

بلاغةُ إسنادِ فعلِ التَّكليفِ إلى ضميرِ العَظَمَةِ:

تعظيمُ المُكلِّفِ يقودُ إلى احترامِ التّكاليفِ

في إسناد فعل التّكليف إلى ضمير العظمة، ما يدلُّ على عظمة هذه التّكليفات الصّادرة من العظيم سبحانه، وحينئذٍ يجب على المُكلَّف أن يُشدّد عليها ويحرص على أدائها، وأن يُدرك أنَّ التّكليف بها أمرٌ مأخوذٌ على مَحمَلِ الجدّ؛ فلا يتهاون في أدائِها أوْ يتغافلُ عنها ركونًا إلى رحمةِ المُكلِّف تعالى وحِلْمه العظيم.

نكتةُ استعمالِ مُفرَدَةِ ﴿نَفْسًا﴾:

التَّمييز بين ما يُطاق من المَشَقّة وما لا يُطاق، هو من خصائص النّفسِ الإنسانيّة

النّفس هي موطن الاختبار والابتلاء والفتنة، فقد اختير لفظ (النفس) دون غيره لكون إدراك المَشقَّة وعدمه والتَّمييز بين ما يطاقُ منها وما لا يُطاق من خصائص النَّفس، فالنّفوس القويّة يهون معها الشّديد والصَّعب، فلا ترى في التّكاليف الشّرعيّة مشقَّةً غيرَ مُعتادَةٍ، كما قال سبحانه: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [البقرة: 45]، أمّا النّفوس الضَّعيفةُ فإنَّها ترى كلَّ تكليفٍ كأنَّه جبلٌ قد كُلِّفت بحمله، ولذا فإنّها تتنصَّل من أيِّ تكليفٍ كان، فلم يَقُلْ: (ولا نكلِّف شخصًا أو إنسانًا)؛ لأنَّ موطن الإدراك في الشّخص والإنسان نفسُه الّتي بين جنبيْه، فشخَّصها وأوضحها تمامَ الإيضاح، فإنِ استشعرت معانيَ الإيمان هان أمامَها كلُّ تكليفٍ، وإنِ اضطربت فيه صعُب عليها الأداء والامتثال، واختيار لفظ (النّفس)

(1) الرّاغب، المُفردات: (كلف).

دقيق للغاية؛ لأن بعضًا من التّكاليف اعتقاديّةٌ ليست عمليّة، والنّفس هي الّتي تدرك تلك التّكاليف، فتُحرِّك الجسم نحوَ الأعمال الخيِّرة.

غرضُ تنكيرِ ﴿نَفْسًا﴾:

العمومُ يُفيدُ استواءَ النُّفوسِ أمامَ التّكاليفِ

نُكِّرت النَّفس في سياق النَّفي لإفادةِ العموم، والمعنى: لا نُكلِّف أيَّ نفسٍ كافرةٍ أوْ مؤمنةٍ[1]، إلّا ما يكون في طبيعته ممّا تُطيقه النُّفوسُ، وتقدر على الاستجابة له والعملِ به، وأفاد هذا العمومُ استواء النّفس الإنسانيّة في قبول التّكاليف العمليّة والقلبيّة والنُّهوض بها، لكنّها تختلف بقبول الإيمان وعدمه لصفائها وخبثها، ومن ثَمَّ تغدو النّفوس المؤمنة الصّافية قويّةً تستسهلُ التّكاليف، والنّفوسُ الكافرة الخبيثة ضعيفةً تستصعبُ التّكاليف وتضجَرُ منها.

دلالةُ الاستثناءِ المُفرَغِ:

الحصرُ تطمينٌ للمؤمنينَ وتنبيهٌ للكافرين

الاستثناء في قوله تعالى: ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ مُفرَّغ من أعمِّ العلل والأحوال، وهو مُفيدٌ للحصر والقصر؛ أيْ: لا يُكلّفُ اللّه نفسًا في حالٍ من الأحوال ولا لعلَّةٍ من العِلل إلّا بما يكون في وُسعها وقدرتها، وفي هذا الحصر تطمينٌ للمؤمنين بأنَّ تكاليفهم كلها مقدورةٌ لهم وأنَّ اللّه رحيمٌ بعباده لا يكلِّفهم ما لا يُطيقون، ولا يُحاسبُهم عليه، ونقضٌ وهمٍ للكافرين بالتّنبيه إلى أنّه كان بمقدورهم السّيرُ في ظلِّ تلك التّكاليف، والفوزُ بما فاز به المؤمنون.

دلالةُ استعمالِ مُفرَدَة ﴿وُسْعَهَا﴾:

تكاليفُ الشَّرعِ في قدرةِ المُكلَّف ووُسعه دون أدنى حرجٍ

الوُسْع هو القدرة[2] والطّاقة، وسُمّي وُسْعًا للتّوسعة على النّفس في فعلِه، "فلفظ ﴿وُسْعَهَا﴾ يشير إلى أنَّ النّفس تكونُ عند عمله في سعَةٍ من غير ضيقٍ ولا إحراج، فلا حرجَ في الدّين ولا ضيق، وكذلك كلُّ

(1) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 13/ 161.
(2) الرّاغب، المُفردات: (وسع).

تكليفات الإسلام ليس فيها مشقّةٌ فوقَ الطّاقة[1]، ولا أدلَّ على ذلك من ثراء (باب الرُّخَص والأعذار) في أداء الفرائض والشّرائع ممّا تزخر به النّصوص الشّرعيّة ويُبلورها الفقه الإسلاميّ، وفي هذه المُفرَدَة إشارةٌ إلى أنَّ التّكاليف في وُسع الإنسان وقدرته البشريَّة، الّتي خلقها الله وأنشأها على هذا البنيان المخصوص، الّذي يتحمّلُ أداءَ تلك التّكاليف القلبيَّة والفِعليّة، وهو قادرٌ على أدائها دونَ أن يشعرَ بحرجٍ كبيرٍ؛ لأنّ فيها كُلفةً لكنّها مقدورةٌ.

نكتةُ إضافةِ الوُسْعِ إلى الضَّميرِ:

لكلِّ نفسٍ وُسْعٌ خاصٌّ بها ويتزاحمُ في المعالي أهلُ المعالي

أُضيف لفظ الوسع وهو نَكِرة إلى الضَّمير ﴿وُسْعَهَا﴾ لإفادة التَّخصيص، وفي هذه الإضافة ملمحٌ إلى الرُّخَص الّتي تُخفَّف فيها التّكاليف على أهل الأعذار؛ كالإفطار في نهار رمضانَ للمريض والمسافر على شرط القضاء وقتَ زوال العذر، وكالصَّلاة قاعدًا لمَن لا يُطيق القيام، ونحو ذلك من الرُّخَص الّتي تُبيح المحظورَ عند الضّيق الشّديد، الّذي يعلو حينًا إلى مستوى الضَّرورة، أوْ يهبط عنها قليلًا إلى مستوى الحاجة، وفي الإضافة إلماحةٌ عجيبةٌ، وهي أنَّ لكلِّ نفسٍ وسعًا خاصًّا بها، والله لا يُكلِّفها فوق وسعِها، وإنَّما يتزاحمُ في المعالي أهلُ المعالي.

نوعُ الواوِ ودلالتُها ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ﴾:

التّقارن بين كَوْنِ التّكاليف مقدورةً وتسجيل الأعمال في الصَّحائف

الواو في قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ﴾ عطفتْ ما بعدَها على الجملةِ المُستأنَفَة قبلها، وهو مُتمِّمٌ لما قبله ببيانِ أحوالِ ما كُلِّفوه من الأعمال، وأحكامِها المترتّبة عليها من الحساب والثَّواب والعقاب[2]، إذ هنالك تناسبٌ واقتران بين التكاليف المقدورةِ وتسجيلِ ما عملوه منها في كتابٍ، لا يتركُ صغيرةً ولا كبيرةً إلّا أحصاها، والعطفُ من

(1) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 10/ 5088.

(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 141.

عطف اللّازم على الملزوم، والتّقارن بين المُتعاطفين خياليٌّ؛ لعلاقة السّببيّة والمُسبَّبيَّة.

سرُّ اختيارِ الظَّرفِ ﴿وَلَدَيْنَا﴾:

التَّعبير بـ (لدى) أبلغُ وأخصُّ من التَّعبير بـ (عند) وإن كانت في معناها، والفرق بينهما أنّ (عند) لا يَستدعي حضورًا، و(لدى) يَستدعيه؛ تقول: عندي مالٌ وإنْ كان غائبًا عن مجلسِك، ولا تقول: لديَّ إلّا وهو بمجلسِك[1]، ويكون الغرض من تشخيص كون الكتابِ لدى الله تعالى أنّه كتابٌ شاهدٌ حاضرٌ، لا يغيب عن مجلس الحُكم والقضاء يومَ الدّين، ولذا يقول المُحاسَب حينئذ: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ۝١٩﴾ [الحاقة: 19]، ويقول تعالى: ﴿أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبٗا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا ۝١٣ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ﴾ [الإسراء: 13 - 14]، فدلّا على أنَّ الكتاب حاضرٌ شاهدٌ لذلك المشهَد الرَّهيب العادل.

(لـــدى) أبـلـغُ وأخـصُّ تعبيرًا وأنـسـبُ مقامِا من (عند)

نكتةُ تقديمِ الظَّرفِ على المبتدأ:

قدَّم الظَّرف ﴿وَلَدَيْنَا﴾ وأخَّر ﴿كِتَٰبٞ يَنطِقُ﴾ لإفادة الاهتمام بالمُقدَّم، والاختصاص بذلك الكتاب الصّادق الّذي لا يوجَد فيه إلّا أعمالُهم المُسجَّلة بكلِّ دقّةٍ وأمانةٍ وحقٍّ، وفي تشخيص المكان وتقديمِه إشارةٌ إلى أنّه كتابٌ يختلف عن غيره، إذ دوِّنَ فيه كلُّ صغيرٍ وكبيرٍ.

غرضُ تنكيرِ ﴿كِتَٰبٞ﴾:

المُراد بـ(الكتاب) هنا هو سجلُّ الأعمال الّذي سَجَّلت فيه الملائكةُ الكتبةُ أعمالَ الإنسان؛ ليكون حُجَّةً عليه يومَ القيامة، وهو الوارد في قوله سبحانه: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ۝٢٩﴾ [الجاثية: 29]، ونُكِّر لتفخيم أمره، من حيث إنَّه يحوي كلَّ ما فعله العبد في دنياه لحظةً بلحظةٍ، وحركةً بحركةٍ، فلا يستطيع إنكارَ شيءٍ منه، كما قال سبحانه: ﴿وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ

الـكـتـابُ هو سِجلُّ الأعمالِ وتـنـكـيرُه للتّفخيم

(1) الرّاغب، المُفردات، والسّمين، عُمدة الحُفّاظ: (لدن).

كِتَٰبًا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا ١٣ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبًا ١٤﴾ [الإسراء: 13 - 14]، كما يحتمل التّنكير إفادةَ التّنويع؛ للدّلالة على أنّه كتابٌ يختلف عن سائر الكتب المعهودة الّتي تُحصَى فيها الأشياء، فهو نموذجٌ فريدٌ في الإحصاء التّامّ والاستقراءِ الشّامل والدّقيق مع الصِّدق وكمال العدل.

بلاغةُ مجيءِ الصِّفة جملةً فعليّةً:

لا يغادر صغيرة ولا كبيرة

في قوله تعالى: ﴿وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ﴾ عبّر بصيغة المضارع ﴿يَنطِقُ﴾ في جملة الصّفة إشارةً إلى كثرة ما دوِّن فيه وما حواه من الأعمال حتّى إنَّه يستمرُّ في إقامة الحُجج على أصحاب الأعمال بعَرْضها عليهم موثَّقة بكلِّ دقَّةٍ؛ فهو كتابٌ ناطقٌ بالحقِّ والصِّدق، يُعطي المعلومةَ المُسجَّلة مسموعةً لا مقروءةً حتّى تكون أبلغَ في الإثبات وأوضحَ في البيان.

نكتةُ الاستعارةِ في ﴿يَنطِقُ﴾:

النُّطق هنا إمّا محمولٌ على الاستعارةِ بمعنى الدّلالة، وإمّا على الحقيقة

التَّعبير بمُفرَدَة ﴿يَنطِقُ﴾ "يجوز أن يكون نطقَ الكتابُ حقيقةً، بأنْ تكون الحروفُ المكتوبةُ فيه ذاتَ أصوات"[1]، وهذا أمرٌ غيبيٌّ، وهو أمرٌ ممكنٌ، إذ تنطق الجماداتُ بقدرة الله تعالى، ويجوز ألا يُراد به حقيقة النُّطق الّذي هو التّكلّم بالأصوات، بأن تكون هنالك استعارةٌ تبعيّةٌ؛ للدّلالة على ما فيه من أعمالٍ مسجَّلة، ويكون نطقُه هو حُجيّتَه القاطعة ودلالتَه السّاطعة على الأعمال، وهذا كما تقولُ لمَن تمدحُه بعملٍ جليل: (تصرُّفُك هذا ناطقٌ بكريم أصلك)، وأنت لا تريد بالنُّطق هنا الكلامَ، ولكنك تُريد أنّه دالٌّ على كريم أصل المُخاطب، وقد يقوّي هذا الاحتمال وأنّه ليس المُراد بالنُّطق هنا الكلامَ حقيقةً قولُه تعالى: ﴿وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلۡقَىٰهُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 79.

مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾﴾ [الإسراء: 13 - 14] فإنَّه يُصرِّح بأنَّ الّذي يقرأ الكتاب هو صاحبُه، وأمّا الكتاب فهو يدلُّ على تلك المعاني كأنّه ينطقُ بها، فسُمّيت الدّلالة نطقًا استعارةً لوجود الجامع بينهما وهو الإرشاد إلى معنًى، وفيها مبالغةٌ ظاهرةٌ؛ إذ تتحوَّل الدّلالة إلى نُطقٍ وكلامٍ يُنبئ عن المكتوب.

بلاغةُ المتعلّق أو الحال ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ بعد الصّفة:

قوله تعالى: ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ مُتعلّقٌ بـ ﴿يَنطِقُ﴾ على أنّه ظرف لغو، أوْ بمحذوفٍ هو حالٌ من فاعِلِه فهو ظرفٌ مُستقرٌّ؛ أيْ: ينطقُ مُلتبسًا بالحقِّ[1] وأيًّا ما كان فإنَّ مجيئَه بعد الصّفة ﴿يَنطِقُ﴾ يدلُّ على أنّ مقام الاستعظام ليس في كون هذا الكتاب ينطق أيًّا كان المُرادُ بالنُّطق، ولكن في كونه ينطقُ بالحقِّ والصِّدق؛ أيْ: يظهر الحقَّ المطابق للواقع على ما هو عليه ذاتًا ووصفًا ويُبيِّنُه للنّاظر كما يُبيِّنه النُّطقُ ويُظهره للسّامع، فيُظهر هنالك جلائلَ أعمالهم ودقائقَها، ويُرتّبَ عليها أجزيتها؛ إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرٌّ[2].

من حُجج اللهِ على عبادِه إظهارُ أعمالِهم يومَ القيامةِ كما عملوها بكاملِ تفاصيلِها

نكتةُ اختيارِ لفظِ الحقِّ دونَ الصدقِ:

التّعبير ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ أدقُّ وأدلُّ وأثبت؛ فالحقُّ هو الثّابت الّذي لا يزولُ ولا يحول، ومن مظاهره هنا أنْ تكون قد سُجِّلت على العباد أعمالُهم بكامل تفاصيلها، وكأنَّها مشاهد وصورٌ تتحرّكُ تُحاكي كلَّ ما قام به الإنسانُ، وأنَّ الأمر ليس مُجرَّدَ خبرٍ يُطابقُ الواقعَ كما هو معنى الصّدق، ولذا قالوا: إنّ الحقَّ ما طابقَه الواقعُ، وأمّا الصِّدق فهو الخبر المطابقُ للواقع، وبلا شكٍّ فإنَّ المبالغة تكمُنُ في مطابقة الواقع للكلام، وإنْ حصلت في الوقت ذاتِه مطابقةُ الكلام للواقع أيضًا.

الحقُّ يشتملُ على الصِّدقِ وزيادة

(1) الشّوكانيّ، فتح القدير: 3/ 579.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 141.

نوعُ الواوِ ودلالتُها:

التّلازُم بين نُطْقِ الكتابِ بالحقِّ وعدمِ الظُّلمِ

(الواو) في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ عاطفةٌ، ودالّةٌ على أنَّ تسجيل الأعمال عليهم في كتابٍ خاصٍّ راجعٌ إلى عدل اللّه المُطلق وفضلِه في محاسبة عباده على أعمالهم دونَ نقصِ ثوابٍ أوْ زيادةِ عقاب، والعطفُ أيضًا من عطف المُسبَّب على السَّبب؛ إذ يلزمُ من كون الكتاب ناطقًا بالحقِّ والصِّدق أنَّه لا يُظلَمُ فيه المحاسبُ شيئًا، كما أنَّ عطفَ الجملة الاسميّة الّتي خبرُها فعليٌّ على الجملة الاسميَّة المَحضَة ﴿وَلَدَيْنَا كِتَبٌ﴾ الموصوف مبتدؤها بالجملة الفعليّة ﴿يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾ أفادَ أنَّ عدمَ الظُّلم مستمرٌّ ومُتجدِّدٌ ما كان هنالك كتابٌ لدى اللّه تعالى ينطقُ باستمرار وتجدُّد بالحقِّ.

نكتةُ مجيءِ المُسنَد إليه ضميرًا:

شمولُ جميعِ المكلَّفين في دائرةِ الكتابِ المبين

استعملَ النظمُ الكريم ضميرَ الجمع (هم)؛ ليشملَ كلا الفريقيْن الصّالحين وغيرَ الصّالحين؛ لأنَّهم جميعًا داخلونَ في كلمة ﴿نَفْسًا﴾، ولذلك جيء به جمعًا مع أنَّ العائد إليه وهو ﴿نَفْسًا﴾ مُفرد لفظًا، غير أنَّه هنا لفظٌ عامٌّ معنًى لكونه نكرةً في سياق النَّفي فيدخل فيه كلُّ أفراده، وللدّلالة على أنَّ سلبَ الظُّلم ليس خاصًّا بالمؤمنين فقط؛ بل حتّى الكافرون لا يُظلَمون في ذلك اليوم.

غرضُ تقديمِ المُسنَدِ إليه على المُسنَدِ الفعليِّ المَنْفيِّ:

قُدِّم المُسنَد إليه ﴿وَهُمْ﴾ على المُسنَد الفعليِّ المَنفيِّ ﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾ تقويةً للحُكم، وإزالةً للشَّكِّ من قلوبهم، وتأكيدًا لكونهم لنْ يظلموا، ولأجل هذا سُجِّلت عليهم أعمالهم في كتابٍ لا يضلُّ ولا ينسى.

دلالةُ بناءِ فعلِ ﴿يُظْلَمُونَ﴾ للمفعولِ:

التّركيزُ على حدثِ الظّلمِ دلالةٌ على كمالِ العدلِ

في بناءِ فعلِ ﴿يُظْلَمُونَ﴾ للمفعول تحقيقٌ لأكثر من غرضٍ؛ منها الاختصار بعدم ذِكْر الفاعل للعلْم به، ومنها تحقُّق معنى الفعل، وتأكيد أنّه لن يقع عليهم ظلمٌ، كما أُسند الفعل للمفعول للدّلالة

على أنَّ الجميع لا يمسُّهم ظلمٌ؛ لأنَّ الكتاب حقٌّ ثابتٌ لا انحرافَ فيه ولا ظُلامة.

نكتةُ استعمالِ مُفرَدَةِ الظُّلمِ دون البخسِ:

شمولُ الظُّلمِ للبَخْس وزيادة مع التَّعريضِ بالظالمين في الدُّنيا

في قوله تعالى: ﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾ استعملَ السّياقُ الحكيمُ مُفرَدَة (الظُّلم) دون مُفرَدَة (البخس)؛ لأنَّ البخس معناه: نقصُ الشّيء على سبيل الظُّلم[1]، في حين أنّ المُراد هنا نفيُ أصلِ الظُّلم وليس مجرد النّقص منه؛ أيْ: هم لا يظلمون في قليلٍ ولا كثيرٍ، لا على سبيل النَّقص ولا على سبيل الزّيادة، فالكتابُ النّاطقُ بالحقِّ لا يتحقّقُ فيه بخسٌ في عمل أهل الإيمان، ولا زيادةٌ على عمل أهل الطُّغيان؛ بل هي أعمالُهم مُسجّلة عليها، ويوفّيهم اللّه حقوقَهم عادلةً، وفي اختيار هذه اللَّفظة دون البخس تعريضٌ بمَن وقع منه ظُلمٌ في الدُّنيا سواء على نفسه أو على غيره، إذ قد حرَّم اللّه تعالى الظُّلمَ على نفسِه، فيكون هنالك تعريضٌ بالظّالمين.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

النُّطق والكلام:

لفظُ النُّطقِ أعمُّ من لفظِ الكلامِ، فكلُّ كلامٍ نطقٌ؛ وليس كلُّ نطقٍ كلامًا

الكلامُ معروفٌ وهو الأصواتُ الخارجة من الإنسان المُعبّرة بواسطة اللّسان عن المطلوب والمقصود، وأمّا كلمة النُّطق؛ فهي أوسع مدًى ودلالةً، فقد تُطلق على هذه الأصوات، وقد تُطلق على القوَّة الإنسانيَّة الّتي يكون بها الكلام؛ فالنُّطق لفظٌ مشتركٌ – عند المنطقيّين – بين القوّة الإنسانيّة العاقلة الّتي يكون بها الكلام، وبين الكلام المُبرَز بالصَّوت، كما أنّ كلمة النُّطق تأتي بمعنى الدّلالة، فيُقال: (النّاطق) لما يدلُّ على شيءٍ، وعلى هذا قيل لحكيم: ما النّاطق الصّامت؟ فقال: الدّلائلُ المُخبرة والعِبَر الواعظة[2]، فالنُّطق

(1) الرّاغب، المُفردات: (بخس)، والفيروزابادي، بصائر ذوي التّمييز: 2/ 228.
(2) الرّاغب، المُفردات: (نطق).

أعمُّ من الكلام، وكلُّ كلام نطقٌ وليس كلُّ نطقٍ كلامًا؛ بل إنَّ النُّطق قد يُسندُ للمُحاكي فنقول: (نطقتِ البَبَّغاء) ولا نقول: تكلّمت؛ لأنَّ الكلام يكون عن وعيٍ، وهذا يدلُّ على مدى الدِّقَّة القرآنيَّة في استعمال فعل النُّطق مع الكتاب؛ لأنّه مجرّد دالٍّ ومسجِّل للأعمال دون وعيٍ منه بما يقوله ويصدر عنه من أصواتٍ أوْ دلالة، فالجماداتُ والحيواناتُ إنْ صدرت منها أصوات فهي ناطقةٌ لا متكلّمة، وبناءً عليه تكون العلاقة بينهما العموم والخصوص المُطلق؛ إذ يجتمعان في الإنسان، وينفرد النُّطق في الحيوان والجماد، فيكون النُّطق أعمَّ من الكلام أيضًا بهذا الوجه.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس والثلاثون،
سورة الحَجّ من الآية 51 إلى سورة المؤمنون الآية 63
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخامس والثلاثون، سورة الحَجّ من الآية 51 إلى سورة المؤمنون الآية 63
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 35 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-77-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 35 : المجلد الخامس والثلاثون، سورة الحَجّ من الآية 51 إلى سورة المؤمنون الآية 63.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-77-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7984898 بتاريخ 2024/11/14م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»